متابعة حالة

الحركة السعودية تجاه محور المقاومة

W.A.R.C
West Asia Research Center

تاريخ الإصدار: 24 آب/ أغسطس 2023

متابعة حالة

الحركة السعودية تجاه محور المقاومة

W.A.R.C
West Asia Research Center

2023/08/24

ما إن تم الإعلان عن اتفاق المصالحة السعودي – الإيراني، حتى اتجهت الأنظار إلى ملفات الخلاف بين الطرفين في المنطقة، وتحديدًا دور محور المقاومة.

فما هي المواقف التي اتخذتها السعودية تجاه هذه الدول منذ اتفاق المصالحة؟ وكيف تُرجمت على شكل خطوات فعليّة؟

ترصد الورقة الحاليّة، منحى العلاقات السعودية مع كل من دول محور المقاومة الست، منذ الإعلان عن اتفاق المصالحة بتاريخ 10 آذار/ مارس 2023، في محاولة لفهم المقاربة السعودية الجديدة حيال ملفات هذه الدول، ومقارنتها مع الخطوات العملية التي اتخذت، والوقوف أمام العراقيل التي قيّدت الانفتاح السعودي على هذه الدول.

فهرس

❖ أولاً: اتفاق المصالحة الإيراني – السعودي

- المصاديق العملية للاتفاق
- خطوات التقارب في العلاقات
- رسائل مفصلية بين البلدين

❖ ثانيًا: انعكاسات اتفاق المصالحة على باقي دول محور المقاومة

- اليمن
- سوريا
- العراق
- لبنان
- فلسطين

❖ ثالثًا: خلاصة ونتائج

مقدمة

أطلقت المصالحة السعودية الإيرانية التحليلات حول مصير التحالفات القائمة في المنطقة، خاصة وأنها جاءت بتوقيت حساس وبوقت مفاجئ.

ومع أهمية الاتفاق وما يمثّله بالنسبة للدولتين، تتعدد السيناريوهات المطروحة لمصير هذه العلاقة وانعكاساتها. فما هي المواقف التي اتخذتها السعودية تجاه هذه الدول منذ اتفاق المصالحة؟ وكيف تُرجمت على شكل خطوات فعليّة؟ وهو ما يدفعنا للانطلاق من الإشكالية التالية للإجابة على هذه الأسئلة:

ما هي القنوات التي ترجمت من خلالها اتفاق المصالحة السعودي الإيراني؟

وهي إشكالية تمكّننا من صياغة فرضيات عدّة أبرزها:

- الاتفاق لم ينسحب على كامل دول محور المقاومة.

- آثار الاتفاق على دول المحور مرهونة بشكل العلاقات الثنائية مع كل دولة.

- الاتفاق لا يزال في طور النشأة ومن المبكر الحديث عن مصالحة شاملة ترسي تحالفات إقليمية جديدة.

- الاتفاق لا يغدو كونه "تهدئة مؤقّتة" أكثر منه "تحول" يفضي إلى "التقارب".

- الاتفاق يعكس التحولات السعودية وينقل إيران من دولة "عدوة" إلى دولة "صديقة".

- مصير الاتفاق مرهون بمصير العلاقات السعودية الأمريكية والمشهدين الإقليمي والدولي المتبدّل.

اللعب على الحبلين منهاج السياسة السعودية الحالية. مصالحة مع إيران وتقارب مع دول محور المقاومة من جهة، ومفاوضات ثلاثية مع أميركا والكيان المؤقّت حول اتفاق التطبيع من جهة أخرى.

هو اتجاه نحو الدبلوماسية الناعمة ضمن مسار "تصفير الأزمات" تتبعه السعودية، بعد فشلها في سياسة شنّ الحروب، وعجزها عن كسب أي معركة عسكرية، بل والخسائر التي لا زالت تظهر تداعياتها في هذه الجبهات.

وعلى قاعدة "لا عداوات دائمة" تصالح السعودية من كان "عدوًّا" في السابق، لتتحدث عن مسار سياسي جديد في المنطقة. مسار اتخذته مجبرة لا مخيّرة، بعدما ضاقت الخيارات أمامها مع تراجع النفوذ الأميركي في المنطقة، وعدم ضمانها للتعهد الأميركي بحماية "الحلفاء". ردّ جاء على رسالة الرئيس الأميركي جو بايدن، وتأكيده أن واشنطن لن تقدّم للرياض ما تريده من طاقة نووية وضمانات أمنية مقابل التطبيع مع "تل أبيب".

وعليه، فإن ما كان يتم التحضير له من ناتو عربي يضم السعودية والكيان المؤقت ضد إيران، أعادت السعودية النظر فيه، فتصالحت مع طهران، ما انعكس انفتاحًا نسبيًا على باقي دول محور المقاومة، وإن كان لازال من المبكر للرياض تحديد مقادير الربح من هذا التقارب.

تستفيد السعودي على أي حال من هذا التقارب لتمارس سياسة ابتزاز، تقول من خلالها "للحليف" الأميركي أن خياراتها متعددة، وأنها قررت المضي في السياسة الصينية التي تحكّم العلاقات بحسب المنفعة الاقتصادية، على قاعدة Business is business. أما في الداخل، فإن الرؤية السعودية التي لطالما حكمت مستعينة "بالخطر من الخارج"، باتت تقاربه بالحسم والشدّة، بعدما قبض ولي العهد محمد بن سلمان عل جميع مفاصل الحكم، وأزاح منافسيه من المشهد.

لقراءة المشهد كاملا، لا بدّ من رصد الحركة السعودية باتجاه دول وفصائل محور المقاومة، لفهم سياسات المملكة الحالية، واستشراف المستقبل منها، وهو ما تسعى الورقة الحالية لمقاربته.

أولاً: اتفاق المصالحة الإيراني - السعودي

في آذار/ مارس 2023، استأنفت السعودية وإيران العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بينهما منذ عام 2016، على خلفية اتفاق مصالحة توسطت به الصين.

وجاء في البيان المشترك الذي نشرته وكالة الأنباء الرسمية السعودية "واس"، أنه وبعد محادثات في الصين "تعلن الدول الثلاث أنه تم توصل السعودية وإيران إلى اتفاق يتضمّن الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح سفارتيهما وممثليتاهما خلال مدة أقصاها شهران".

ومنذ هذا التاريخ، شهد البلدان محادثات ولقاءات متبادلة، يمكن تلخيصها بما يلي:

- ⇐ في 2023/3/23، أجرى وزير الخارجية السعودية فيصل بن فرحان اتصالا هاتفيًا مع نظيره الإيراني حسين أمير عبداللهيان اتفقا خلاله على عقد لقاءٍ ثنائي لمناقشة إعادة فتح السفارتين والقنصليات في البلدين.
- ⇐ في 2023/4/8، وصل وفد دبلوماسي سعودي إلى إيران لمناقشة آليات إعادة فتح الممثليات.
- ⇐ في 2023/4/12، وصل وفد إيراني إلى السعودية لتمهيد الطريق أمام إعادة فتح البعثات الدبلوماسية.
- ⇐ في 2023/4/17، أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني أن بلاده وجّهت دعوة رسمية للملك السعودي لزيارة طهران.
- ⇐ في 2023/4/20، تلقّى وزير الخارجية السعودية اتصالاً هاتفياً من نظيره الإيراني بحثا خلاله عدداً من الموضوعات التي تهم البلدين.
- ⇐ في 2023/5/1، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، استئناف العمل في 3 بعثات دبلوماسية في مدينتي الرياض وجدة، ضمن الخطوة الأولى في مسار استئناف عمل البعثات بين البلدين بشكل كامل.
- ⇐ في 2023/5/13، اتصال بين وزير الخارجية السعودية ونظيره الإيراني بحث تطورات إعادة العلاقات وتعزيز التعاون.

⟸ في 2023/5/22، أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية تعيين علي رضا عنايتي سفيراً للجمهورية الإسلامية في السعودية.

⟸ في 2023/6/2/ أعرب وزيري الخارجية السعودي والإيراني في لقاء على هامش الاجتماع الوزاري لأصدقاء مجموعة "بريكس" في جنوب إفريقيا عن تطلعهما إلى تكثيف اللقاءات التشاورية وبحث سبل التعاون لتحقيق المزيد من الآفاق الإيجابية للعلاقات الثنائية.

⟸ في 2023/6/6، افتتحت إيران رسمياً سفارتها في العاصمة الرياض، بعد إغلاق دام 7 سنوات.

⟸ في 2023/6/7، افتتحت إيران مجدداً قنصليتها ومكتب ممثليتها الدائمة لدى منظمة التعاون الإسلامي في جدة.

⟸ في 2023/6/17، زار وزير الخارجية السعودية طهران وهي الزيارة الرسمية الأولى من نوعها منذ 17 عامًا.

⟸ في 2023/8/6، السفارة السعودية في طهران تبدأ نشاطها رسميًا بحسب مصادر لوكالة "ارنا" الإيرانية. فيما نقلت وكالة "مهر" عن رئيس ممثلية وزارة الخارجية في محافظة خراسان رضوي، أن "القنصلية السعودية في مدينة مشهد بدأت نشاطها في فندق يسمى "ميثاق".

⟸ في 2023/8/17، وبعد شهرين من الزيارة السعودية لطهران، أجرى وزير الخارجية الإيرانية أول زيارته له إلى المملكة منذ استئناف العلاقات بين البلدين.

⟸ 2023/08/22، المتحدث باسم الحكومة الإيرانية يعلن عن لقاء قريب بين الرئيس الإيراني والملك السعودي. ووسائل اعلام إيرانية تكشف أنّ السفير السعودي لدى سلطنة عُمان عبد الله بن سعود العنزي، هو السفير السعودي الجديد لدى طهران.

هذا المسار، تُرجم في التصريحات المتبادلة بين البلدين، إذ أعرب مجلس الوزراء السعودي في 2023/3/14، عن أمله في مواصلة الحوار البنّاء مع إيران، وفقاً لأسس اتفاق استئناف العلاقات بين البلدين. وفي 2023/5/6 قال الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، إن عودة العلاقات بين الرياض وطهران ستغيّر المعادلات في المنطقة، مشيراً إلى أن كثيراً من الحقائق اتضحت اليوم لدول المنطقة. كما صرّح في 2023/6/21، بأن بلاده لم تعتبر السعودية سابقاً "عدوتها قط"، وما زالت لا تعتبرها كذلك.

ولكن ماذا عن المصاديق العملية لهذه التصريحات؟

البيان الصادر عن مفاوضات بكين ما بين 6ـ10 مارس 2023 تضمّن خطوطاً عامة للاتفاق بين السعودية وإيران، منها أن يتم تنفيذ الاتفاق خلال 60 يومًا من تاريخ إعلانه، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتفعيل جميع الاتفاقيات المشتركة بين البلدين ومنها اتفاقية التعاون الأمني، واتفاقية عام 2001 بين البلدين للتعاون الأمني والتعاون لمواجهة الإرهاب، وتهريب المخدرات وغسيل الأموال.

كما تضمن البيان الصادر عن لقاء أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني ومستشار الأمن الوطني مساعد بن محمد العيبان في بكين، الاتفاق على التعاون في مجال الاقتصاد، والتجارة، والاستثمار،

والتكنولوجيا، والعلوم، والثقافة، والرياضة والشباب، وتفعيل الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي التجاري الثقافي المبرم عام 1998، الذي يتضمن تشجيع وتسهيل الاستثمارات المشتركة وتبادل زيارات الوفود التجارية، وينص على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة على المستوى الوزاري. ورغم أن الاتفاقيات لم تفعّل خلال المدة المحددة، إلا أن الحديث عنها لا يزال في طور الأخذ والرد.

منذ توقيع اتفاق المصالحة، سجّلت خطوات عدّة أظهرت تقاربًا في العلاقات بين البلدين:

- تبادل للدعوات واللقاءات بين سفراء إيران والسعودية في دول عدّة:
  - لقاء جمع السفير الإيراني لدى العراق محمد آل صادق بنظيره السعودي عبد العزيز الشمري في سفارة طهران في بغداد.
  - لقاء جمع سفير طهران في النرويج علي رضا أفشار بنظيرته السعودية آمال بنت يحيى المعلمي.
  - حضور السفير السعودي وليد بن عبد الرحمن الرشيدان احتفالا أقامته السفارة الإيرانية في العاصمة الطاجيكية دوشنبه، بمناسبة عيد النوروز.
  - السفير الإيراني في طاجيكستان محمد تقي صابري يلتقي نظيره السعودي في السفارة الإيرانية.
- عودة حركة الطيران بين البلدين:
  - عقب اتفاق بكين، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني إنّ وفودًا مشتركةً ستجري "مباحثات تخصصية" بشأن استئناف الرحلات الجوية المباشرة وتسهيل استصدار التأشيرات لمواطني البلدين، بما فيها تأشيرة العمرة.
  - في 2023/4/23، تلقت هيئة الطيران الإيرانية تلقت طلباً رسمياً من نظيرتها السعودية، لتسيير 3 رحلات أسبوعياً بين البلدين خارج نطاق رحلات الحج والعمرة.
- مفاعيل الاتفاق انعكست على ملف الحج:
  - أعلن نائب مدير مؤسسة الحج والعمرة في إيران في أيار/مايو عن بدء إصدار التأشيرات الإلكترونية لأداء الفريضة.
  - أعلن رئيس شرطة الوقاية في إيران عن أن ما مجموعه 87 ألف و550 حاجاً إيرانياً أدوا فريضة الحج هذا العام.
  - المباحثات حول موسم الحج، كانت قد بدأت في كانون الثاني/يناير 2023، إذ توجه رئيس منظمة الحج والزيارة الايرانية إلى السعودية بدعوة من وزارة الحج والعمرة السعودية.
- تعاون في المجال الاقتصادي بين البلدين:

- في آذار/مارس 2023، أبدى وزير الخارجية الإيرانية إمكانية تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة مع السعودية لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمار، والمساعدة أيضًا في تجارة الترانزيت، مشيراً إلى أنّ النقل يشكّل أحد المجالات المهمة للتعاون.
- في 2023/4/11، قال وزير الاقتصاد الإيراني إن غرفة التنمية التجارية الإيرانية تعمل على إنجاز خريطة طريق للتعاون الثنائي مع السعودية وتضع أمامها هدفا بأن تبلغ قيمة التبادل التجاري بين البلدين نحو مليار دولار أمريكي.
- في 2023/5/12، وزير المالية السعودي محمد الجدعان يبحث مع نظيره الإيراني إحسان خاندوري، فرص تطوير وتعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية 2023 في مدينة جدة.
- في 2023/5/15، قال وزير المالية السعودي إنّ الاستثمارات السعودية في إيران يمكن أن تحدث بشكل سريع جداً بعد اتفاق. وأكد خلال منتدى القطاع الخاص الأول لصندوق الثروة السيادي السعودي، أنّ هناك الكثير من الفرص للاستثمارات السعودية في إيران.

- تعاون في المجال الأمني بين البلدين:

- في 2023/8/16، اجتمع نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، العميد عزيز نصير زاده، مع مساعد وزير الدفاع السعودية طلال بن عبد الله بن تركي العتيبي، على هامش المنتدى العسكري التقني الدولي "الجيش - 2023" في روسيا، وهو أوّل لقاء بين قادة عسكريين إيرانيين وسعوديين، عقب عودة العلاقات.
- تقرر في هذا الاجتماع تبادل الملحقين العسكريين للبلدين وبدء نشاطهم في سفارتي البلدين في أسرع وقت ممكن.

رسائل مفصلية ما بين الزيارتين

في حزيران/ يونيو 2023، كانت الخطوة الرسمية الأولى من السعودي باتجاه إيران، متمثلة بزيارة وزير خارجيتها إلى طهران، ولقاءه مسؤولين إيرانيين، على رأسهم الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي. لكن الرسالة السعودية كانت واضحة على لسان فيصل بن فرحان، وتأكيده على أهمية التعاون لضمان عدم وجود أسلحة دمار شامل في المنطقة، والتعاون السعودي الإيراني لأمن الملاحة المائية.

الزيارة تضمنت جلسة مباحثات رسمية جرى خلالها بحث سبل تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، إضافة إلى مناقشة تعزيز التنسيق المشترك في العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

وفي آب/ أغسطس 2023، كان رد الزيارة، بوصول وزير الخارجية الإيرانية إلى السعودية، وعقده لقاءات مع مسؤولين سعوديين، على رأسهم ولي العهد محمد بن سلمان. أما رسالة طهران، فكانت التأكيد على أن قضية فلسطين والقدس هي محور القضايا في العالم الإسلامي. ومن ضمن المواقف الإيرانية:

- أشار أمير عبداللهيان الى أن هذا الاجتماع هو الاجتماع الرابع بين وزيري خارجية البلدين بعد اجتماع بكين، معربًا عن ارتياحه لأن العلاقات بين البلدين تسير في المسار الصحيح.

- اقترح وزير الخارجية الايرانية تشكيل لجان مشتركة متخصصة للتعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وهو ما لاقى ترحيبًا من نظيره السعودي.

- أعلن استعداد بلاده لتفعيل اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين، من بينها مجلس تنسيق العلاقات الثنائية برئاسة وزيري خارجية البلدين كأحد سبل تسريع العلاقات.

ومن ضمن ذلك، اقترح الوزير الإيراني بعض جوانب توسيع التعاون بما يشمل ما يلي:

- ❖ التعاون في مكافحة الإرهاب
- ❖ التعاون في مجال الأمن
- ❖ التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات
- ❖ التعاون في مجالي الإغاثة والإنقاذ
- ❖ التعاون في القضاء والسجناء
- ❖ التعاون في الشؤون القنصلية
- ❖ أهمية البيئة ومشكلة الغبار
- ❖ إرساء أسس التعاون البرلماني بين البلدين
- ❖ عقد اجتماع مشترك للغرف التجارية في البلدين
- ❖ تفعيل خطوط الطيران
- ❖ تفعيل الاستثمار المشترك
- ❖ تفعيل التعاون العلمي والبحثي والشركات المعرفية
- ❖ تبادل الوفود النخبوية والعلمية
- ❖ تبادل الفرق الرياضية في البلدين
- ❖ الدعوة لمباحثات ترسي اتفاقات في المجالات اللازمة لتسهيل فريضة الحج وأداء العمرة

أما الرد السعودي على هذه المقترحات، فكان الترحيب والاستعداد لتطوير العلاقات في المجالات الثنائية، والتأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين البلدين في الأوساط والمنظمات الدولية.

قراءة في النتائج

على نار هادئة، تُطبخ العلاقات الإيرانية – السعودية. لا يبدو أنّ أياً من البلدين مستعجل في الوصول إلى نتائج، لكنّ كل منهما حريص على وضوح رسائله من هذا التقارب.

وإن كانت الاندفاعة غائبة عن خطوات الطرفين، إلا أن إيران أوضح في طرح مجالات التعاون وإرساء خطوطه، انطلاقًا من معرفتها بمدى أهمية تطوير هذه العلاقات، وكيف ستصبّ في مصلحة دول عدة، أبرزها استفادة دول مجلس التعاون الخليجي من موقع إيران الجيوسياسي في مجالات التجارة مع الدول الواقعة شمال إيران.

وإن كانت طهران لا تريد التعجّل في مسار المباحثات، لكنها في الوقت نفسه حريصة على إبقاء عجلة دورانها، وهو ما يفسّر الدعوات المتكررة لإرساء عمل اللجان المشتركة، كمنطلق لحوار ثابت يؤسس لمرحلة مستقبلية.

في المقابل، تتشابك الحسابات السعودية وتتشعّب. فالرياض تمشي على حبلين في آن، مباحثات مع إيران من جهة، ومفاوضات مع الكيان المؤقّت من جهة ثانية. وهي تريد حصّة الأسد، ومستعدة أن تركب في قطار من يعطيها الكعكة الأكبر.

ولعل هذا ما يفسّر برودة السعودية في الاستجابة للعروض الإيرانية، إذ أن محمد بن سلمان، لازال يرى في واشنطن "حليفًا" قد يضمن له اتفاقية أمنية جديدة ودعمًا لبرنامج التخصيب النووي.

وهو ما تُرجم في تأخّر افتتاح السفارة السعودية في طهران، ولاحقًا تسريب قناة إيران إنترناشيونال (والتي تواردت أنباء عن انتقال تمويلها من الرياض إلى واشنطن عقب انتقال مقارها من دون تأكيد ذلك)، خبراً بتاريخ 2023/7/31، يتحدث عن تأجيل إعادة فتح السفارة. لاحقًا، سرّبت وكالة "ارنا" الإيرانية عن مصدر مطلع تأكيده أن السفارة السعودية لدى طهران بدأت نشاطها رسمياً، وهو ما لم تنفه أو تؤكده المصادر الرسمية السعودية.

ثانيًا: انعكاسات اتفاق المصالحة على دول محور المقاومة

بدأت تأثيرات عودة العلاقات السعودية الإيرانية تنعكس على ملفات المنطقة. أولى مفاعيلها تمثلت بالملف اليمني، فيما كانت الانعكاسات واضحة على العلاقات السعودية السورية. ومن أبرز انعكاسات المصالحة، عودة التقارب السعودي الفلسطيني، والحديث عن تداعيات إيجابية على الملفين اللبناني والعراقي.

على الخط نفسه، أطلقت المصالحة الإيرانية السعودية بوادر انفراج بين الجمهورية الإسلامية وبعض الدول العربية، التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، أو خفّضت مستواها على خلفية قطع السعودية علاقاتها بها. في مقدمة هذه الدول، كانت الإمارات التي عيّنت سفيراً لها في طهران في نيسان/أبريل، بعد سحبه قبل 8 أعوام، تليها البحرين التي أعلنت بدء التواصل مع طهران من أجل تحسين العلاقات واستئناف الرحلات الجوية. فيما يدور في الفلك انفراج نسبي في العلاقات الإيرانية الأردنية، وكذلك الإيرانية المصرية. جدير بالذكر أن الكويت كانت السبّاقة بتعيينها سفيراً لها في طهران في آب/أغسطس 2022.

ورغم هذه التطورات، إلا أن إعادة فتح قنوات الدبلوماسية والتفاوض مع بعض دول وفصائل محور المقاومة لا يمكن القول إنه يمضي بمسار سليم. وفيما يلي رصد لأبرز التطورات ونتائجها.

اليمن

عقب توقيع اتفاق المصالحة السعودي الإيراني في 2023/3/10، تحولت البوصلة إلى اليمن، أحد أبرز الملفات الخلافية بين البلدين.

تفاؤل عبّرت عنه بعثة إيران لدى الأمم المتحدة، بقولها إن الاتفاق مع السعودية "سيسرع الجهود لتجديد اتفاق وقف إطلاق النار وسيسهم في بدء حوار وطني وتشكيل حكومة وطنية شاملة في اليمن".

أعطى الاتفاق دفعة إيجابية لمسار المفاوضات اليمنية السعودية التي كانت قد انطلقت منذ العام 2022، وأسفرت عن هدنة إنسانية مطلع نيسان/أبريل 2022، تم تمديدها حتى 2 تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه. استؤنفت عجلة دوران المباحثات، وكان المناخ ملائمًا لحدوث اختراق يؤدي إلى سلام شامل ودائم.

السبت 2023/3/11، وعقب يوم من توقيع اتفاق المصالحة، اتجهت الأنظار إلى العاصمة السويسرية بِرن، حيث باشر ممثلون عن الحكومة اليمنية والمجلس الرئاسي اليمني المعيّن من السعودية، الجولة السابعة من المفاوضات برعاية الأمم المتحدة.

بعدها بعشرة أيام، تمّ التوقيع على اتفاق لتبادل 887 أسيراً يشمل 706 أسير يمني، مقابل 181 من السعوديين والسودانيين.

ومن 2023/3/20 إلى 2023/4/16، تم إتمام "صفقة رمضان" على 3 دفعات، فيما أُعلن عن جولة تفاوض منتصف أيار/مايو 2023.

خلال الفترة 8-13 نيسان/أبريل 2023، أجرت حكومة صنعاء مفاوضات مع وفد سعودي ترأّسه السفير محمد آل جابر، في العاصمة صنعاء. المفاوضات العلنية المباشرة كانت الأولى من نوعها منذ عام 2015، وجاءت بوساطة عمانية.

المفاوضات تفاعلت معها دول المنطقة. ففي 2023/4/26، التقى الوفد اليمني التفاوضي وزير الخارجية الإيراني أمير عبداللهيان في مسقط، "حيث تمت مناقشة جهود سلطنة عمان لإنجاح مساعي السلام في اليمن." في المقابل، التقى رئيس مجلس الرئاسة، رشاد العليمي، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في العاصمة المصرية القاهرة، وبحثا مستجدات الوضع اليمني وجهود تجديد الهدنة، وإطلاق عملية سياسية شاملة.

ما إن بدأت العجلة بالدوران، حتى تعجلت الولايات المتحدة في إيقافها. في 2023/05/01، أعلنت الخارجية الأميركية، بدء مبعوثها إلى اليمن تيم ليندركينغ، زيارة إلى منطقة الخليج تشمل عمان والسعودية، بهدف ما قالت إنها "جهود للتوصل لاتفاق جديد في اليمن، وإطلاق عملية سلام شاملة".

وفي حين كان الممثل الأممي هانس غروندبرغ يجري مشاوراته في صنعاء، حطّ المبعوث الأمريكي ليندر كينغ في الرياض والتقى بالسفير السعودي محمد آل جابر المعني بالملف اليمني.

التحركات الأميركية لعرقلة جهود السلام، عبّر عنها رئيس المجلس السياسي الأعلى مهدي المشاط، لغروندبرغ، وقال إن "الوقائع قد أثبتت أن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا هما من تضعان العراقيل أمام كل محاولات إحلال السلام في اليمن، وإنه كلما حدث أي تقارب بين اليمن والسعودية للوصول إلى تفاهمات، تسارع أميركا إلى إرسال مبعوثها المشؤوم إلى المنطقة وتفشل كل الجهود".

منذ مطلع أيار/مايو الماضي وحتى آب/ أغسطس، بدا أن الأزمة اليمنية تراوح مكانها، إلا أن جاء توعّد قائد أنصار الله السيد عبد الملك الحوثي للسعودية بردٍّ حازم وصارم على خلفية تهرّبها من تنفيذ استحقاقات السلام في اليمن.

ففي خطاب في 2023/8/12، أكد قائد أنصار الله أن "صنعاء أفسحت ما يكفي من المجال أمام الوساطة العُمانية، وأنها لن تسكت إزاء ما يريده السعودي والإماراتي من تنفيذ أجندات أميركية وبريطانية"، متّهماً واشنطن بأنها "حريصة على استمرار حالة الحرب والاحتلال ونهب الثروات اليمنية"، وملمّحاً إلى اعتزام صنعاء إضافة مشروع مدينة نيوم إلى بنك الأهداف، إلى جانب منشآت شركة أرامكو النفطية.

بعدها بيومين، في 2023/8/14، جاء الرد الأميركي، بإعلان وزارة الخارجية الأمريكية عن زيارة للخليج يجريها مبعوثها الخاص إلى اليمن، "لدفع الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتمديد الهدنة وإطلاق عملية سلام".

وفي 2023/8/17، وصل وفد عماني إلى العاصمة صنعاء في زيارة هي السادسة خلال فترة خفض التصعيد، من أجل التباحث في حلّ الملفات الإنسانية على رأسها المرتّبات ورفع الحصار.

قراءة في النتائج

تقول المصادر اليمنية، إن الوفد العماني نقل رسائل من جانب السعوديين إلى القيادة اليمنية تضمنت تأكيدات بأن السعوديين حريصون على السلام، حيث لم تعد صنعاء منذ مدة تستقبل أي رسائل مباشرة من السعوديين احتجاجاً على إعادة تقييد الرحلات الجوية من مطار صنعاء من 6 رحلات إلى ثلاث كل أسبوع، وأضافت تأكيد الوفد العماني أن السعوديين جادّون في تنفيذ ما تم التوافق عليه خلال شهر رمضان بخصوص صرف المرتبات وفتح مطار صنعاء وإزالة القيود على موانئ الحديدة.

وأمام الانصياع السعودي والإماراتي للإملاءات الأمريكية، يظهر أن الواقع اليمني أمام الحقائق التالية:

- الموقف الأميركي: تريد الولايات المتحدة الأميركية ضمان استمرار حالة اللاحرب واللاسلم في اليمن باعتبارها تمثّل خدمة لأجنداتها في المنطقة:
  - ساحة للإيحاء لحلفائها بأنها موجودة لحماية لمصالحهم
  - منطقة جيوستراتيجية للحسابات الأميركية في ممرات الملاحة العالمية
  - منطقة جيوستراتيجية لأمن الكيان المؤقت

- الموقف السعودي: السعودية ما زالت خاضعة للإملاءات الأمريكية ولم تأخذ القرار الجدّي بالمضي في سلام شامل، وسياستها هي:

  - استمرار المفاوضات من دون أن تفضي المباحثات إلى نتائج ملموسة
  - تريد مراوحة لا تؤدّي إلى الخضوع للشروط الأميركية ولا تؤدّي كذلك إلى الحرب.
  - تنتظر أي تحولات إقليمية أو دولية لصالحها
  - تريد كسب الوقت للانتقال إلى خطة استهداف الداخل اليمني وهي فرصة لإطلاق حرب هجينة ومركبة إعلاميًا وثقافيًا ودعائيًا بهدف تقويض الوضع الداخلي[1]

- الموقف اليمني: ترفض صنعاء بأي حلول لا تشمل سلامًا دائمًا وشاملاً من خلال:

  - صفقة تبادل للأسرى
  - وقف العمليات العسكرية
  - تسوية الأوضاع في المناطق الحدودية
  - فصل الملفّ الإنساني عن الملفّات السياسية والعسكرية
  - صرف رواتب الموظفين
  - رفع الحصار عن مطار صنعاء
  - التخلّص من القيود المفروضة على ميناء الحديدة

وعليه، فإن المصالحة السعودية الإيرانية، لم تنجح في تحقيق اختراق جدّي بملف العدوان على اليمن، في ظل القرار الأميركي برفض شرط صنعاء ببدء صرف المرتبات من الثروات الوطنية الغاز والنفط وعائداته المكدّسة في البنك الأهلي السعودي.

من تشرين الأول/أكتوبر 2022، دخل اليمن في مرحلة "خفض التصعيد" من دون أن تنجح المفاوضات في تجديد ما تم الاتفاق عليه، أو بلورة اتفاق جديد يرسي لمرحلة سلام شامل. ويبقى في الختام معادلة قائد أنصار الله لترسم المشهد القادم، وتحذيره بأن "لن ينجو السعودي ويترك شعبنا محاصراً يعاني وبلدنا مدمراً".

[1] المصدر السابق.

سوريا

بنفس الاندفاعة باتجاه الملف اليمني، كانت الاندفاعة السعودية باتجاه سوريا. تُرجمت هذه الاندفاعة بسلسلة خطوات تجاه الحكومة السورية، تمثلت بما يلي:

- ⇐ في 2023/3/19، زار الرئيس السوري بشار الأسد الإمارات وسلطنة عمان.
- ⇐ في 2023/3/23، أعلنت السعودية عن مباحثات تجريها مع سوريا حول استئناف الخدمات القنصلية.
- ⇐ في 2023/4/12، وزير الخارجية السوري فيصل المقداد يجري مباحثات مع نظيره السعودي في جدة.
- ⇐ في 2023/4/18، وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان يجري زيارة هي الأولى منذ الحرب على سوريا ويلتقي الرئيس بشار الأسد.
- ⇐ بداية شهر نيسان/أبريل، وزير الخارجية السوري فيصل المقداد يدول على دولٍ عربية عدّة بينها مصر وتونس والأردن والجزائر والسعودية، وتونس تعلن استئناف العلاقات مع دمشق.
- ⇐ 2023/5/1، العاصمة الأردنية عمّان تستضيف اجتماعًا لوزراء خارجية الأردن والعراق والسعودية ومصر وسوريا، استكمالا لاجتماعات تشاورية بشأن الأزمة السورية.
- ⇐ في 2023/5/7، أعلنت جامعة الدول العربية عودة دمشق لمقعدها بعد تجميد دام نحو 12 عامًا.
- ⇐ 2023/5/17، وزير الخارجية السورية يشارك في الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية في جدة.
- ⇐ 2023/5/19، الرئيس بشار الأسد يشارك في القمة العربية الثانية والثلاثين في جدة ويلتقي على هامشها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان.

عقب الاتفاق السعودي الإيراني، اعتبرت مجموعة الأزمات الدولية، أن المصالحة يمكن أن تسرّع في استعادة سوريا لعلاقاتها مع الدول العربية، إذ كانت هذه الجهود، التي دعمتها موسكو، قد ترنّحت بسبب رفض دمشق المساومة بشأن قضايا رئيسية، مثل العودة الآمنة للاجئين، واستيعاب شرائح من المعارضة، ورفض إخراج القوات الإيرانية وحزب الله من سوريا. لكن في أعقاب الاتفاق السعودي-الإيراني برعاية صينية، أشارت الرياض إلى استعدادها لتطبيع العلاقات مع النظام السوري دون شروط.[2] فيما اعتبر معهد كارنيجي، أن العلاقات الجديدة التي سيقيمها النظام السوري خلال السنوات المقبلة ستكون ثمرة هذا الاتفاق. فقد شكّلت السعودية العقبة الأساسية في وجه عودة سوريا إلى كنف الإطار العربي الإقليمي. وإذا كان التحالف السوري مع إيران أحد الأسباب الرئيسة وراء قطع السعودية علاقتها بدمشق، فقد تبدّد هذا السبب الآن[3].

[2] أثر المصالحة السعودية – الإيرانية على صراعات الشرق الأوسط (19 أبريل 2023)، مجموعة الأزمات الدولية.
[3] يونغ، مايكل (16 آذار/مارس 2023) كيف يستقرئ خبراء كارنيغي تأثير الاتفاق السعودي الإيراني على مجالات تخصّصهم؟ معهد كارنيجي .

لكن الزخم العربي لإعادة العلاقات مع سوريا، توقّف عند قمة جدّة، ومنذ ذلك التاريخ، والملف يشهد فتوراً ملحوظاً، في ظل توقف لعدد من الخطوات تم الاتفاق عليها من بينها:

- عدم افتتاح السعودية سفارة أو قنصلية لها في دمشق
- توقّف عمليات ترميم مقر السفارة السعودية التي بدأت في آذار/مارس 2023
- عدم تسمية الرياض سفيراً لها في دمشق رغم تعيين سفراء جدد لها في عدد من الدول
- عدم استئناف الرحلات الجوية بين البلدين
- ما زالت أبواب الاستثمار في سوريا مغلقة
- عدم انطلاق عملية إعادة الإعمار[4] وهو ملف تتولى واشنطن عرقلته رغم استعداد الرياض للمشاركة فيه[5]
- عدم حلّ ملف إعادة النازحين السوريين إلى بلادهم، وهو ما كان محور اجتماع عمّان في أيار/مايو 2023، بمشاركة وزراء خارجية السعودية والعراق ومصر والأردن وسوريا[6]
- عدم حلّ ملف الحدود والمعابر المغلقة بين سوريا والأردن وتركيا ولبنان[7]

وقد ترجمت العقبات على لسان وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، الذي تحدّث في 2023/5/26، أي بعد أيام على القمّة، عن وجود قضايا إشكالية. وهو ما يجب ربطه بالموقف الأميركي الذي تلا إعلان عودة سوريا للحضن العربي. إذ اعتبرت الخارجية الأميركية أنّ "دمشق لا تستحق استعادة مقعدها في جامعة الدول العربية في هذه المرحلة". املاءات استجابت لها الرياض سريعًا، لتظهر على شكل رسائل عبر اعلامها، ففي 2023/6/26، عنونت صحيفة "عكاظ" السعودية[8] بأن "الحل العربي للأزمة السورية يتعثر"، ودعت إلى " مقاربة مختلفة تسمح بالخروج من عنق الزجاجة". موقف ردت عليه جريدة البعث السورية، بوصفها الحل العربي بأنه حمل سلسلة مطالب من شأنها خدمة الولايات المتحدة الأمريكية في الدرجة الأولى[9].

وجاء الرد السوري الرسمي، في 2023/5/29، مع إعلان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية إبرام اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع إيران، تشمل "مجال التعاون المصرفي والسياحة والنقل والتجارة الحرة، وإنشاء خطوط ترانزيت برية وبحرية".

[4] الأمين، حسين (2 آب 2023)، لا نتائج لـ«الانفتاح العربي»: السوْط الأميركي يجلد السوريين، صحيفة الأخبار
[5] الاستخبارات الروسية: السعودية والإمارات ومصر تستعد لدور بارز في إعمار سوريا، (2023.05.30)، تلفزيون سوريا.
[6] الرواشدة، محمد (-1 مايو 2023)، «اجتماع عمّان» يبحث عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار، الشرق الأوسط.
[7] حيدر، وضاح (18-08-2023)، لماذا تراجع الزخم الخليجي والعربي للتطبيع مع الأسد؟ الخليج أونلاين.
[8] العلي، رامي (الأربعاء 26 يوليو 2023)، الحل العربي للأزمة السورية يتعثر، صحيفة عكاظ.
[9] هشام، بسام (9 أغسطس 2023) سورية والاشتراطات.. عن الأردوغانية كأنموذج معدٍ!!، جريدة البعث.

قراءة في النتائج

تشي التصريحات بكثير من الحقائق حول أسباب توقّف التقارب السوري الخليجي خصوصًا والعربي عمومًا.

في 2023/6/12، قال وزير الخارجية السوري فيصل المقداد لصحيفة الشرق الأوسط السعودية، "إن بلاده سارت مئات الخطوات فيما يتعلق بما هو مطلوب منها، في حين لم تلق أي خطوة من الأطراف الأخرى، داعياً تلك الأطراف إلى أن تُبدي حسن النوايا، والتوقف عن تجويع الشعب السوري".[10]

وفي 2023/8/9، قال الرئيس بشار الأسد في مقابلة مع قناة سكاي نيوز الإماراتية، إن "عودة سوريا هل ستكون شكلية أم غيرها، هذا يعتمد على طبيعة العلاقات العربية – العربية، هل تغيرت؟ لا أعتقد أنها تغيّرت بالعمق هناك بداية وعي لحجم المخاطر التي تؤثر علينا كدول عربية لكنها لم تصل إلى مرحلة وضع الحلول، طالما أنه لا يوجد حلول للمشاكل فإذًا العلاقة ستبقى شكلية"[11].

ليأتي المصداق على المراوحة في الملف السوري، في مقررات اجتماع لجنة الاتصال العربية بشأن سوريا في 2023/8/15، بحضور وزراء خارجية مصر والسعودية والأردن والعراق ولبنان وسوريا[12]، الذي أعاد تكرار مطالب سابقةٍ بأهمية توفير الظروف الملائمة لعودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، والحفاظ على وحدة أراضي الدولة وسيادتها.

العراق

فور إعلان اتفاق المصالحة السعودي الإيراني، سارعت وزارة الخارجية العراقية للترحيب بالاتفاق الذي اعتبرته امتدادًا "للمساعي التي بذلتها الحكومة العراقية في هذا الإطار من خلال استضافة بغداد لعدة جولات للحوار بين الجانبين، وما رسّخته من قاعدة رصينة للحوارات التي تلت ذلك عبر سلطنة عُمان والصين، وصولا للحظة الاتفاق الذي اعتبرته بغداد سينعكس على تكامل العلاقات بين الجانبين ويُعطي دفعة نوعية في تعاون دول المنطقة، ويؤذن بتدشين مرحلة جديدة". في حين علق زعيم تيار الحكمة العراقي عمار الحكيم قائلًا، "اتفاقاً مثل هذا، سيسهم بشكل فعّال في استقرار المنطقة، وهو مصداق لتمتّع العراق بمقومات عديدة تؤهله ليكون جسراً لربط المصالح، بما ينعكس إيجاباً على مصالحه". وقال رئيس الوزراء العراقي السابق "إياد علاوي"، إن "الاتفاق سينعكس إيجاباً على العراق والمنطقة بأسرها".

وفي هذا الخصوص، سينعكس الاتفاق على بلاد الرافدين، إذ سيمكّنها من تجفيف بؤر التوتر والإرهاب، ومواجهة ومحاصرة جميع التنظيمات الإرهابية التي تريد النيل من الدولة العراقية وعلى رأسها تنظيم "داعش"، وذلك لإدراك هذه البلدان أن عودة العراق إلى المحيط العربي وتقديم وسائل الدعم اللازمة له لتمكينه من مواجهة الإرهاب سينعكس بشكل إيجابي على المنطقة وإحلال الأمن والاستقرار بها.[13]

---

[10] حيتور، عبدالهادي، (12 يونيو)2023، المقداد لـ«الشرق الأوسط»: سرنا مئات الخطوات ولم نلق أي خطوة من غيرنا، صحيفة الشرق الأوسط.

[11] الأسد يتحدث عن "شروط" لقاء أردوغان و"غدر" حماس (9 أغسطس 2023) سكاي نيوز.

[12] الاجتماع القادم في بغداد.. لجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن سوريا تصدر بيانها الختامي لاجتماع مصر، (15.08.2023)، روسيا اليوم.

[13] فايد، نورا (18 مارس 2023) هل يؤثر "الاتفاق السعودي الإيراني" على هجمات "داعش" بالعراق؟ موقع القاهرة الإخبارية.

في تحليل مطوّل لها عن آثار الاتفاق، تقول مجموعة الأزمات الدولية، إن "العراقيين السنّة يرتبطون تاريخياً بعلاقات قبلية، وتجارية ودينية مع السعودية. وقد مارست الرياض النفوذ السياسي المحدود نسبياً الذي تتمتع به في العراق بشكل رئيسي من خلال القبائل السنية وأيضاً الأحزاب السياسية التي شكلت الشركاء الثانويين في حكومات تقاسم السلطة بعد عام 2003. وفي حين أن السعودية لم تكن طرفاً في الصراع الذي خاضته القوات شبه العسكرية المدعومة إيرانياً ضد الولايات المتحدة، فإنها وجدت الوضع الأمني الإجمالي، ولا سيما بوجود المجموعات التي ترعاها إيران قرب حدودها مع العراق البالغة 800 كم، تهديداً لمصالحها". وعليه، ترى المجموعة أن الاتفاق يمكن أن يزيل العقبات السياسية التي وقفت في طريق ضخ استثمارات سعودية كبيرة في العراق.

فيما اعتبرت دراسة لمركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية التابع للمرجعية الشيرازية، أن "التوافق الإيراني – السعودي سينعكس على البيئة السياسية العراقية بشكل نسبي، وربما يساهم في تخفيف حدة الصراع السياسي القائم، لكنه لا يمكنه أن يكون حلًا واقعيًا ناجحًا؛ لكونه مبني على مصالح خارجية وليس بإرادة وتوافق ومصالح وطنية، ولاسيما أنَّ الأزمة السياسية العراقية، هي أزمة داخلية أكثر مما هي أزمة خارجية؛ لهذا فأنَّ تأثير التطبيع بين طهران والرياض محدود جداً"[14].

وترى المكوّنات العراقية أن تداعيات الاتفاق على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي تتلخّص بالتالي:

- تحقيق البيئة الآمنة من أجل جذب الاستثمارات
- تحقق التوازن داخل المشهد العراقي
- تحقيق توازن في العلاقات الخارجية
- توسيع هامش اعتماد السياسات المستقلة
- الانسحاب الأميركي الكامل من العراق
- وقف تمويل الجماعات المتطرفة
- تحصين الوضع الأمني من عودة الإرهاب
- ستعزز مكانة العراق الدبلوماسية في المنطقة وخارجها

وترى الحكومة العراقية في الاتفاق فرصة لتحقيق الوعود الخليجية بالاستثمار. وهي وعود ينتظرها العراقيون منذ عام 2018، من دون أن تجد ترجمة حرفية، ومن بينها[15]:

- افتتاح معابر حدودية جديدة
- زيادة حجم التبادلات التجارية
- تعزيز الروابط البرية والجوية
- الوصول لمرحلة متطورة في التكرير النفطي
- الدخول في مبادرة الحزام والطريق

[14] العيسى، ميثاق (23-03-2023) كيف سيؤثر التطبيع السعودي – الإيراني على الاستقرار في الشرق الأوسط؟، مركز الفرات للدراسات.
[15] [15] أثر المصالحة السعودية – الإيرانية على صراعات الشرق الأوسط (19 أبريل 2023)، مجموعة الأزمات الدولية.

قراءة في النتائج

من الواضح أن المصلحة العراقية تصبّ في ضمان استمرار المصالحة السعودية الإيرانية، لما لها من انعكاسات على الوضع الداخلي، وفي مقدمة ذلك الجانب الاقتصادي الذي يحتاجه بقوّة. وسبق وأن حاز العراق على وعود سعودية بالاستثمار بقيت حبيسة الأدراج، فيما واجهت مشاريع أخرى، معارضة شديدة من المكونات العراقية المختلفة، لما ورائها من مطامع سعودية تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في بلاد الرافدين.

ففي العام 2017، تم تأسيس مجلس التنسيق العراقي السعودي لوضع خطط تعاون اقتصادية وتجارية وثقافية وتعاون أمني واستخباري بين البلدين، لكن أغلب المشاريع الاستثمارية السعودية لم تنفّذ. وفي عام 2020، أعلن البلدان إعادة افتتاح معبر عرعر، لكن التجارة لا تزال مقيدة لأن الشاحنات العراقية والسعودية لا تستطيع دخول أراضي بعضها بعضًا. وفي العام نفسه، طرحت السعودية مشروع استثمار الصحراء الغربية الممتدة من الأنبار إلى المثنى، وهو ما أثار حفيظة العراقيين كونه سيمنح السعوديين 150 ألف دونم من صحراء المثنى ضمن مشروع يمتد لمدة 50 عامًا، ما يعني حرمانهم من ثرواتهم ومياه أراضيهم الجوفية. بالإضافة إلى ما يحمله المشروع من مخاطر تحويل هذه الأراضي إلى قواعد عسكرية على شاكلة عقد استئجار جزيرة سقطرى اليمنية. أما عن انعكاسات المصالحة على الجانب العراقي فهي:

- ⇐ استضافة العراق بطولة كأس الخليج العربي لكرة القدم في كانون الثاني/يناير 2023، وإلغاؤه متطلبات تأشيرات دخول المشجعين من دول مجلس التعاون الخليجي.
- ⇐ توقيع بغداد أول مذكرة تفاهم مع الرياض منذ 40 عامًا تتضمن تعهد الجانبين بتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في الأمور الأمنية في شباط/فبراير 2023.
- ⇐ انعقاد الملتقى الاقتصادي السعودي العراقي بجدة، بمشاركة 300 شركة في أيار/مايو 2023.
- ⇐ زيارة رئيس الوزراء العراقي القاهرة في حزيران/يونيو 2023، وتوقيع 11 مذكرة تفاهم لتعزيز التجارة والسياحة والاستثمار، وإقامة فعاليات منتدى الأعمال العراقي المصري.
- ⇐ زيارة أمير قطر إلى العراق في حزيران/يونيو 2023، وعقد مباحثات اختتمت بالإعلان عن استثمار قطري بقيمة 5 مليارات دولار في عدد من القطاعات العراقية خلال السنوات المقبلة.
- ⇐ تأييد السعودية وإيران دعمهما الكامل لمشروع "طريق التنمية" الذي يربط آسيا ومنطقة الخليج بالقارة الأوروبية، في حزيران/يونيو 2023.
- ⇐ زيارة رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة العاصمة بغداد برفقة وفد وزاري في تموز/يوليو 2023، وانعقاد الاجتماعات الموسعة للجنة العراقية الأردنية المشتركة للتعاون في الملفات الاقتصادية.

رغم الاندفاعة نحو فتح مجالات التعاون والاستثمار، إلا أنه كلمة الفصل تبقى عبر تحويل هذه الاتفاقيات إلى مشاريع فعلية، لكيلا تبقى في إطار الوعود والعهود كسابقاتها. ما يحتاج أولا أن تغيّر السعودية عقليتها تجاه المشاريع الاستثمارية لأن لا تكون استئثارية تحرم أهل البلد من ثرواته، وثانيًا تغيير موقفها من فصائل المقاومة العراقية وفي مقدمتها الحشد الشعبي، واعترافها بحجم هذه المكونات ضمن النسيج العراقي وقواته العسكرية ودورها كدرع واقٍ من الإرهاب.

لبنان

تبدو الساحة اللبنانية أبعد من باقي الساحات في التقاط الإشارات الإيجابية لاتفاق المصالحة السعودي الإيراني. إذ لا تزال ارتدادات الاتفاق بعيدة عن لبنان الذي لا يزال ضمن قرار القطيعة الخليجية.

حمل العام 2021، أعلى نسبة توتر في العلاقات اللبنانية الخليجية، ولا يبدو أن تجاوزها سيكون سهلاً رغم اتفاق المصالحة، على الرغم من التصريحات المرحبة به.

الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، علق على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، بالقول إن "التحول المتعلق بالتقارب السعودي الإيراني جيد، ولن يكون على حساب شعوب المنطقة، وإنّما لمصلحتها"، لافتاً إلى أنه "في حال سار التقارب السعودي الإيراني في المسار الطبيعي، فيمكن أن يفتح آفاقا في المنطقة وفي لبنان أيضاً". فيما رأى رئيس حكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي، بأن الاتفاق "فرصة للتنفس في المنطقة والتطلع إلى المستقبل."

أما أسباب عدم ارتداد اتفاق المصالحة على الشأن اللبناني فيمكن تحديد أسبابه بالعودة إلى مضمون المبادرة الكويتية عام 2022، والتي تحدد المطالب الخليجية بما يلي:

- الالتزام باتفاق الطائف
- عدم تدخل لبنان بالشؤون الداخلية للدول العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص
- ألا يكون لبنان منصة عدوان لفظي أو فعلي تجاه أي دولة كانت
- الالتزام بسياسة النأي بالنفس
- القيام بإصلاحات شاملة
- مراقبة الحدود
- ألا يكون لبنان منطلقاً لأي أعمال إرهابية تزعزع استقرار وأمن المنطقة
- حصر السلاح بمؤسسات الدولة الشرعية
- تنفيذ قرارات مجلس الأمن (1559) و(1701) و(1680) والقرارات الدولية والعربية ذات الصلة

لأن البنود الأخيرة هي بيت القصيد، فإن التوقعات بأن ينعكس التفاهم السعودي الإيراني على ملف الرئاسة اللبنانية يبقى من الصعب تحقيقه، إذ أن "النظرة الواقعية لمسار الأمور، تفيد بأن السعودية لن تقبل بإعادة العلاقات مع لبنان إلى سابق عهدها، من دون تسوية تكرّس نفوذها السياسي فيه، فيكون لها "رأي إيجابي" في مَن سيتولى منصب رئيس الجمهورية القادم، ولها "الرأي الحاسم" في اختيار رئيس الحكومة الذي سيكون الضامن لتشكيل حكومة لا تكون تابعة لحزب الله بحسب وجهة النظر السعودية"[16].

خطوات عدة سجلت منذ توقيع الاتفاق، لكنها لم تخلُ في طياتها من تظهير سقف التوقعات المنخفض لإحداث اختراق في الملف اللبناني:

[16] نقولا،ليلى (6 آب 2023)، العلاقات السعودية اللبنانية: ماذا تريد السعودية من لبنان؟، الميادين نت.

2023/05/11: رئيس تيّار "المردة" سليمان فرنجية يلتقي السفير السعودي في لبنان وليد البخاري في مقر السفارة في اليرزة.

جاء ذلك على هامش التحرّكات السعودية على خطّ الاستحقاق الرئاسي في لبنان، ولقاءات السفير وليد البخاري مع عدد من الشخصيات على رأسهم قائد الجيش العماد جوزيف عون ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، إضافة الى نواب وشخصيات أخرى.

2023/6/13: وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني أمين سلام يلتقي وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح بحضور عدد من كبار المسؤولين في وزارة الاستثمار، والبحث في إعادة تفعيل النشاط الاستثماري بين البلدين والتوسع في قطاعات جديدة، وإعلان وزارة الاقتصاد اللبنانية التحضير لعرض متكامل عن جميع فرص الاستثمار في لبنان تحديداً في مجالات البنى التحتية والنفط والغاز.

2023/6/22: السفير السعودي يقيم مأدبة عشاء حضره سفراء عرب وأجانب، ومن ضمنهم السفير الإيراني في بيروت والقائم بأعمال السفارة السورية.

2023/7/12: السفير السعودي يستقبل في مكتبه بالسفارة وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال أمين سلام، حيث تم استعراض الملفات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

2023/7/18: انعقاد الاجتماع الثاني للمجموعة الخماسية بشأن الأوضاع في لبنان في العاصمة القطرية الدوحة (وتضم: السعودية، قطر، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا).

المجموعة نوهت بأهمية "تنفيذ الحكومة اللبنانية لقرارات مجلس الأمن الدولي والاتفاقيات والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الصادرة عن جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى الالتزام بوثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) التي تضمن الحفاظ على الوحدة الوطنية والعدالة المدنية في لبنان".

قراءة في النتائج

هذه التحركات وغيرها الكثير لم تنجح في تغيير الموقف السعودي من لبنان وانعكاساته على الداخل اللبناني:

- هجوم إعلامي سعودي على حزب الله واتهامه بمصادرة القرار السيادي للبنان وارتهانه للخارج.
- تمويل المؤسسات الإعلامية المعادية للمقاومة.
- تغذية التحريض السياسي المستمر للأفرقاء اللبنانيين ضد المقاومة.
- تغذية الهجوم الإعلامي على المؤسسة العسكرية في لبنان والمثال على ذلك تعاطي قناة الحدث مع أحداث الكحالة.
- منع وعرقلة الاستثمار الخليجي وتحديدًا السعودي في لبنان وهو ما جاء على لسان السفير السعودي وليد البخاري[17].

[17] ناصيف، نقولا (22-05-2023)، السفير السعودي وليد البخاري: الشيعة اللبنانيون عربٌ ولم يعد لدينا أخصام | منعنا سعوديين من الإستثمار في لبنان أو تحويل الأموال إليه إلى حين إنتخاب الرئيس، صيدونيا نيوز.

- إغلاق الأسواق الخليجية أمام الصناعات اللبنانية رغم الوعود التي تلقّاها رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي خلال القمة العربية في جدة[18].
- حظر الأسواق الخليجية للمنتوجات الزراعية اللبنانية.
- عدم تنفيذ الوعود بالمساعدات للقطاع الصحي اللبناني.
- إبقاء الحظر عن سفر السياح والمصطافين السعوديين إلى لبنان رغم الاتصالات المكثفة[19]

وعليه، فإنه يمكن القول إن المسار السعودي السلبي تجاه لبنان لا زال يتمركز في عدة نقاط أبرزها: العرقلة السياسية لملف الرئاسة اللبناني، تمويل وتغذية التحريض ضد المقاومة، الحصار الاقتصادي على لبنان، ومنع المساعدات الإنسانية عنه.

فلسطين

على عكس الملف اللبناني، تظهر جليًا مؤشرات على تقارب سعودي فلسطيني من دون أن تجزم تلك المؤشرات اتجاه مستقبل العلاقات بين الطرفين ومقدار تحولها. ولعل التصريحات الصادرة عن الجانب الفلسطيني إضافة إلى مسؤولي الكيان المؤقت، كفيلة بإظهار حجم تأثير الاتفاق على العلاقات السعودية الفلسطينية، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.

حركة الجهاد الإسلامي أملت بأن "يكون للاتفاق بين البلدين المسلمين مردود إيجابي على القضية الفلسطينية ويدعم حق شعبنا في نضاله ومقاومته من أجل استرداد حقوقه التاريخية والشرعية الثابتة".

وقالت حركة حماس إن "الخطوة المهمّة تصبّ في صالح القضية الفلسطينية، ودعم صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال وعدوانه المتواصل على أرضنا وشعبنا ومقدساتنا".

واعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن "اتفاق بكين، يشكّل صفعة لأطماع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في توسيع دائرة التطبيع الإبراهيمي، وإضعاف القضية الوطنية لشعبنا".

فيما عدّت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين الاتفاق أنّه انتصارٌ للدبلوماسيّة الشعبيّة على طريق استعادة العالم للتوازن في عالمٍ متعدّد الأقطاب، يعزّز السلم والأمن الدوليين، ويقطع الطريق على التهديدات العدوانيّة الصهيونيّة لشعوب المنطقة.

الانعكاس الأول للاتفاق تمثل في وقف الهجوم السعودي على فصائل المقاومة الفلسطينية، والمساعي الحثيثة عبر وسائل الاعلام السعودية لشيطنتها وتسخير الذباب الإلكتروني لتشويه صورتها. وقد ترجم الانفتاح السعودي عبر خطوات عدة:

[18] نصر،جوسلين، (2023/5/23)، أجواء أكثر من إيجابية.. قريبًا رفع الحظر عن صادرات لبنان إلى السعودية، موقع لبنان 24.
[19] يوسف، رشا (4 حزيران 2023)، هل سيعود السياح السعوديون الى لبنان هذا الصيف؟،صحيفة الديار.

⇐ الافراج عن عدد من قيادات حماس المعتقلين في السجون السعودية على خلفية دعم المقاومة الفلسطينية.

⇐ وفد من حركة حماس يضم إسماعيل هنية وخالد مشعل، يؤدي مناسك العمرة في 2023/4/18.

⇐ لقاء جمع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مع الملك سلمان وولي عهده في 2023/4/19.

⇐ تعيين السعودية أوّل سفير لها لدى فلسطين وقنصلا عامًا في القدس بصفة "سفير فوق العادة" مفوّض وغير مقيم في 2023/8/12. وهي خطوة يروّج لها أنها ضمن التقارب مع الفلسطينيين، لكنها تندرج أيضًا في إطار التطبيع مع الكيان المؤقت، إذ يكون السفير السعودي هو سفير لدى "إسرائيل"، ولكن تحت الغطاء الفلسطيني[20].

قراءة في النتائج

التقارب بين إيران الحاضنة لمشروع دعم المقاومة في المنطقة، والسعودية الراعية لمبادرة السلام العربية، من شأنه أن يعطّل مساعي توسيع اتفاقيات التطبيع. وهو ما جاء على لسان رئيس وزراء العدو السابق نفتالي بينيت وقوله إن الاتفاق، "نصر سياسي لإيران وضربة قاضية لجهود بناء تحالف إقليمي ضد إيران وفشل ذريع لحكومة نتانياهو"، باعتباره يقوّي من موقف محور المقاومة ضد الوجود الصهيوني في المنطقة، ويوجه الأنظار بشكل أكبر نحو القضية الفلسطينية، ويخلق حاضنة شعبية عربية مساندة للحراك الوطني الفلسطيني في مواجهة الاحتلال[21].

ومن ضمن الاختراقات التي قد يحدثها الاتفاق:

- تحقيق نقلة نوعية في الموقف الإيراني والسعودي من القضية الفلسطينية، باتجاه بناء موقف سياسي مشترك أكثر دعماً للقضية الفلسطينية[22].
- إجماع موحّد ضد الجرائم والاعتداءات بحق الفلسطينيين، وهو ما انعكس في تصاعد بيانات الإدانات للاقتحامات الصهيونية المستمرة للمسجد الأقصى، وقد يرقى إلى تحركات عملية.
- إعادة تفعيل القضية الفلسطينية كقضية مركزية للأمة ودعم حقوق الشعب الفلسطيني.
- التحرك بهدف الوقوف بوجه المشاريع الاستيطانية في القدس والمسجد الأقصى.

لكن هذه الأهداف تبقى مرهونة بتفعيل العلاقات السعودية الفلسطينية ومرهونة تغيير تركيبتها القائمة على شيطنة الحركات المقاومة ومهاجمة جماعة الاخوان بوصفها جماعة إرهابية، بالإضافة إلى مصير اتفاق التطبيع المرتبط بشكل مباشر بآفاق العلاقات السعودية الأميركية.

---

[20] ملف معلومات: تعيين سفير سعودي لدى السلطة الفلسطينية تفاصيل القرار وحيثياته (15 آب 2023)، مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير.

[21] الشقرة، رامي، (26 آذار 2023) الاتفاق السعودي الإيراني وأثره على القضية الفلسطينية، موقع الخنادق.

[22] آفاق التقارب السعودي الإيراني والانعكاسات المتوقعة على القضية الفلسطينية، تقدير استراتيجي (133)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أبريل/نيسان 2023.

وقد يكون التقارب السعودي الفلسطيني مرتبط كذلك في صفقة التطبيع. فمن خلاله تقول الرياض للفلسطينيين أنني معكم، لتظهر بموقف حريص على مصيرهم. وبهذا تتخذ دورًا وسطيًا، لا يظهر أن التطبيع عداوة مع الفلسطينيين بل هدفه المحافظة على العلاقة معهم.

وعليه يمكن القول إن مصير انعكاس اتفاق المصالحة قد لا يترجم لأكثر من خطوات شكلية واجتماعات لا تفضي إلى مسار محدّد، لبقى سيناريو الحياد هو الحاكم للنهج السعودي تجاه القضية الفلسطينية.

ثالثًا: خلاصة ونتائج

لا شكّ أن كلاً من السعودية وإيران تدركان أهمية التقارب بينهما، وانعكاساته على ملفات المنطقة. فإيران تنطلق من مبدأ لطالما دعت وشددت عليه، وهو الحوار كأساس لمقاربة العلاقات بين دول المنطقة، مع الثبات برفض المشروع الأميركي الصهيوني في المنطقة، والدّعوة إلى جبهة واحدة وتكاتف ضده.

لكن للسعودية حسابات مختلفة. وهي التي تنتقل من معسكر إلى آخر اليوم، في سياسات خارجية مرهونة بالتحولات الإقليمية والدولية، ولا تنفصل عن الحسابات الداخلية والاستحقاقات الاقتصادية للمملكة.

وعليه فإن العلاقات بين الدولتين أمام سيناريوهات عدة:

أولها: تطوير علاقات استراتيجية طويلة الأمد بين الطرفين، وهو ما يحتاج الكثير من العمل لمقاربة القضايا الخلافية، ويشترط بالدرجة الأولى جدية الأطراف لإنجاحه.

ثانيها: تحقيق تطوّر محدود في العلاقات بين الطرفين، وهو ما من شأنه تخفيف التوتر في المنطقة وإشاعة جو من الحوار يساهم في تخفيف التجييش الطائفي.

ولا يُستبعد أن تشهد العلاقة انعطافًا مفاجئًا، كما حصلت المصالحة، إذ ما تغيرت الحسابات السعودية في قراءة المشهد، ما قد يؤدي إلى تعثّر تنفيذ الاتفاق، وعودة التوتر في العلاقات إلى المربع الأول، وهو سيناريو مرتبط بتحصيل السعودية لشروط التطبيع المتمثلة بالوصول إلى تكنولوجيا الدفاع الأمريكية المتقدمة، إنشاء تحالف دفاعي مع الولايات المتحدة، والحصول على ضوء أخضر لتطوير طاقة نووية.

أما بالنسبة للعلاقة السعودية مع دول محور المقاومة، فإن المراوحة تحكم طبيعتها حالياً، وهي مرهونة بدورها بتغيير العقلية السعودية تجاه دول المحور وتحديداً تجاه حركات المقاومة فيه، سواء أكان حزب الله في لبنان، أو الحشد الشعبي في العراق، أو أنصار الله في اليمن، أو الفصائل المقاومة في فلسطين.